الصعوبات والتحديات التي تواجه تدريس مادة حقوق الانسان والديمقراطية في الجامعات العراقية

د. عباس فاضل محمود

الوحدة التربوية لدراسات السلام وحقوق الانسان

كلية التربية ابن رشد للعلوم الانسانية

جامعة بغداد

abaasn667@gmail.com

الصعوبات والتحديات التي تواجه تدريس مادة حقوق الانسان والديمقراطية في الجامعات العراقية

د.عباس فاضل محمود

تاريخ الاستلام : ١٣/ ٩/ ٢٠٢٠
تاريخ القبول : ٢٥/ ١٠/ ٢٠٢٠

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License

الملخص

يركز هذا البحث على تسليط الضوء على اهم التحديات التي تواجه عملية تدريس مادة حقوق الانسان والديمقراطية في الجامعات العراقية. فبعد الغزو الامريكي للعراق في العام ٢٠٠٣ وعملية تغيير النظام الديكاتوري واستبداله باخر لم تتضح معايير وصفه، مازالت الكتب المنهجية المقررة وتوفر التدريسين المؤهلين علمياً وعملياً تعاني من غياب التنظيم بسبب عدم ايلاء وزارة التعليم كوزارة التعليم العالي والمؤسسات التعليمية المرتبطة بها الاهتمام الكافي بهذه المادة المادة. تلك المادة التي تشترك في تدرسيها الجامعات والمعاهد العراقية كافة. باستخدام اسلوب التحليلي النوعي لبعض الكتب المهجية المقرة لتدريس مادة حقوق الانسان والديمقراطية، توصلت الدراسة الى ضرورة حث وزارة التعليم العالي والبحث لتشكيل لجنة وزارة تكون مسؤولة عن المتابعة الدقيقة لتفاصيل تدريس هذه المادة واهمها توفير منهج دراسي معاصر مبني او مصصم بطريقة علمية يزود الطالب بمهارات ومعارف تمكنه من تطوير حقل دراسات حقوق الانسان والديمقراطية. فاغلب المناهج، ومنها ماتم تناوله خلال البحث، هي كتب تم تاليفها بطريقة تقليدية غلب عليها الجانب الفسفي النظري في ظل غياب واضح للابعاد التطبيقة والتي جزء محوري ومهم من تدريس مادة حقوق الانسان.

الكلمات المفتاحية: العراق، التعليم، تدريس، حقوق الانسان، الديمقراطية، الكتب المنهجية، اصلاح، تحديات، صعوبات

The Challenges and Difficulties Facing the Process of Teaching Human Rights and Democracy in Iraq Universities

Dr. Abbas Fadhil Mahmood
Baghdad University, Educational Unit for Peace Studies and Human Rights
College of Education for Humanities
abaasn667@gmail.com

Abstract

This paper focuses on highlighting some important challenges and difficulties that affect the process of teaching human rights and democracy in Iraq higher education institutions. By using qualitative content analysis, it examines the strength and weakness of some textbooks used in teaching human rights and democracy. The paper concludes that the process of teaching these two significant courses needs urgent reform in regard to the textbooks, methodology and teacher training after many years of disregard and sidelining. The paper also notes that most of these textbooks have been written using very sophisticated and theoretical language with lack of practical approach. This made it more difficult to teach these subjects in the Iraqi higher education institutions.

Key Words: Iraq, Human Rights, Democracy, Challenges, Curriculum, Reform

المقدمة

يعد مفهوما حقوق الانسان والديمقراطية من اهم المفاهيم المؤسسة للديمقراطيات الحديثة. وهما محور اساسي للنقاش الايديولوجي والمفاهيمي بين الاكاديمين وغيرهم بعد انهيار الانظمة الديكتاتورية والبدء بتاسيس اخرى ديمقراطية. فمهموم المواطنة الديمقراطية التي تقوم على اساس احترام حقوق الانسان والذي هم الضامن لاستقرار النظام السياسي، على سبيل المثال، تتطور عبر تفاعل احداث تاريخية وسياسية شهدتها عملية التحول والانتقال من انظمة قمعية الى ديمقراطية وهو عرضة للتغيير واعادة الانتاج ليس مع تغيير طبيعة النظام بشكل عام بل احيانا مع تغيير توجهات الحكومات والنخب السياسية. هذه النخب هي مسؤولة عن ترسيخ مفاهيم التحول الديمقراطي وحقوق الانسان عبر سلوكها السياسي والمبادى التي تؤمن بها داخل المجال العام والخاص للمجتمع.

وبما ان مؤسسات التعليم الجامعي وماقبل الجامعي في العراق، بعد انهيار النظام الديكتاتوري في نيسان العام ٢٠٠٣، تحملت مسؤولية نشر وتقثيف المجتمع على مبادى حقوق الانسان والديمقراطية عبر تدريسهما وجعلهما مادة مهمة ضمن مقررات الدراسية الاولية والعليا في بعض الكليات، اصبحت هناك حاجة ماسة لمعرفة اهم التحديات والصعوبات التي تواجه تدريسها في المؤسسات التعليمية في العراق. ومع ان الوصول الى نتائج علمية لتقييم مدى تاثير تدريس مفهومي الديمقراطية على اعادة بناء الشخصية العراقية المتفاعلة مع التغيير الجذري للنظام السياسي في العراقي، يحتاج دراسات ميدانية تبنى على اساس استطلاعات راي عام للفئات العمرية المستهدفة سواء على المستوى الجامعي او ماقبله. علما ان تصميم مثل هذه الاستطلاعات وتطبيقها يحتاج لجهد علمي قد يستغرق اشهر عدة لانجازه فضلا عن الدعم المالي والتبني المؤسسي الرسمي وهما امران تعرضا للاهمال واللامبالاة من قبل المؤسسة الرسمية. ولذا فاننا سنعتمد بشكل عام في هذا البحث على منهج تحليلي كيفي لبعض الكتب التي اعتمدت في تدريس مادة حقوق الانسان والديمقراطية. وبناءً عليه سيتم تقسيم البحث الى ثلاث محاور اساسية: في المحور الاول سيتركز النقاش حول طبيعة المنهج الدراسي الاول او المؤسس والذي استخدم بشكل واسع لتدريس مادة حقوق الانسان والديمقراطية في السنوات الاولى للغزو والاحتلال الامريكي وهو كتاب حقوق الانسان للاستاذ الدكتور رياض عزيز هادي. اذ سيتم تحليل مضمون هذا المنهج من حيث نقاط القوة والضعف والاشكالات العلمية التي تثار حوله هذه فضلاً عن نقاط القوة التي احتواها. اما المحور الثاني سيخصص لتناول اهمية اعداد تدريسين مسؤولين عن تدريس مادة حقوق الانسان والديمقراطية في المؤسسات التعليمية العراقية. اذ سيتركز النقاش عن الكيفية التي تم فيها اختيار وتاهيل اساتذة لتدريس هذه المادة لاول مرة في المؤسسات التعليمية فضلاً عن الصعوبات والتحديات التي مازالت تواجههم في تدريس هذه المادة. والكثير مما سيطرح في هذا المحور سيكون مستوحاة او نابع من تجربة عملية في تدريس مادة حقوق الانسان والديمقراطية باعتبارنا من التدريسن الذي بدأنا تدريس هذه المادة منذ الاشهر الاولى لاقرارها.

اما المحور الثالث فسيتركز النقاش حول اهمية البئية التعليمية المتضمنة الوسائل التعليمية والتوضيحية فضلا عن الطريقة او المنهج المستخدم في تدريس هذه المادة. ومن الجدير ذكره هنا ان تدريس حقوق الانسان والديمقراطية .

المبحث الاول:

١-ملاحظات حول الكتب المنهجية المستخدمة في تدريس مادة حقوق الانسان

ربما لانجافي الحقيقة اذا ما قلنا ان اول كتاب منهجي تم اقراره لتدريس مادة حقوق الانسان بعد اقرارها من قبل وزارة التعليم والبحث العلمي في العام ٢٠٠٤ هو كتاب استاذ العلوم السياسية الدكتور رياض عزيز هادي المعنون (حقوق الإنسان: تطورها – مضامينها – حمايتها)(هادي، ٢٠٠٥). اذ تم نشر هذا الكتاب على نطاق واسع بين اغلب مؤسسات التعليم العالي من جامعات ومعاهد وتم اعتماده من قبل اغلب التدريسين كتاب منهجي لتدريس مادة حقوق الانسان. ومع ان تناول مفردات هذا الكتاب التي سنتاولها لاحقاً لم يكن غائباً في ظل حقبة النظام الاستبدادي. اذ عمل هذا النظام على صياغة مفاهيم حقوق الانسان والحريات العامة والديمقراطية ضمن رؤيته الايديولجية التعبوية والتثقفية ضمن مادة الزامية كانت تدرس على المستوى الجامعي في جميع المراحل والتي عرفت حينها ب"الثقافة القومية". التي كانت يجب على الطالب دراستها من قبل تدريسين الغالبية العظمى منهم اعضاء في حزب البعث المنحل وبعضهم يشغل درجات حزبية عليا في الحزب. والجدير بالذكر ان سياسية سطات الاحتلال الخاطئة فيما يتعلق بابعاد واجتثاث هذه الدرجات اثر بشكل سلبي على بعض الكليات فيما كان تاثيره محدوداً على الاخرى لاسيما الانسانية منها. والملاحظ انه في السنوات الاولى للتغيير وسمت هذه المادة بان لها علاقة بالتغيير وسياسة سلطات الاحتلال التي كانت ترمي استبداال الثقافية القومية بالثقافية الديمقراطية.

لقد بدأ تدريس هذه مادة حقوق الانسان والحريات العامة في العام الدراسي ٢٠٠٤-٢٠٠٥ ومع ان الكثير من الكليات والاقسام لم تقم باستبدال مادة الثقافة القومية بمادة حقوق الانسان لاسباب عدة منها موضوعي كعدم توفر تدريسين لتدريسها او عدم وصول توجيه مركزي فيما يتعلق باعتمادها كمادة دراسية اسوة ببيقية المواد، الا انها اوقفتها ومنعت تدريسها باعتبارها مادة تهدف ادلجة وتثقيف الوسط الجامعي على مبادى حزب البعث العربي الاشتراكي . الا انه في العام الدراسي ٢٠٠٥- ٢٠٠٦ والعام الدراسي ٢٠٠٦-٢٠٠٧ نلاحظ ان اغلب الجامعات والمعاهد اعتمدت مادة حقوق الانسان . ومنذ السنوات الاولى لم يتم اعتماد تسمية موحدة لهذه المادة فبعض الكليات اكتفت بتسميتها "حقوق الانسان" والبعض الاخر اختار تسميتها "حقوق الانسان والحريات العامة" فيما فضل اخرون دمجها مع مادة الديمقراطية فاختار تسمية "حقوق الانسان والديمقراطية" واستمرالتباين وعدم الوضوح في اختيار اسم هذه المادة بين الاقسام والكليات التابعة لوزارة التعليم العالي فنلاحظ على سبيل المثال ان كلية اللغات في جامعة بغداد اختارت

دمج مادة حقوق الانسان مع مادة المجتمع المدني فتم تاليف منهج سمي حينها ب"حقوق الانسان والمجتمع المدني" في حين اختارت كليات القانون دمجها بمادة القانون الدولي وغيرها.

ومن الملاحظات العامة حول كتاب الدكتور رياض عزيز هادي هي انه كتاب تاصيلي نظري. اذ اعتمد المؤلف على منهج محايد تجنب فيه المؤلف الاعتماد على الجمع بين الجانب التطبيقي والنظري لمادة حقوق الانسان باعتبارها من اهم المنهجيات المتبعة في تدريس مادة حقوق الانسان. اذ يصعب عمليا الفصل بين الجانب التطبيقي والجانب التاصيلي النظري. ومانعنيه بالجانب التطبيقي هو ان هذا الكتاب لم يتناول تجارب الامم والشعوب فيما يتعلق بحقوق الانسان وخصوصاً في منطقة الشرق الاوسط. اذ نعتقد انه من المهم تضمين تجارب الامم والحكومات في مجال حقوق الانسان ولاسيما فيما يتعلق بالانتهاكات والاجراءات والتشريعات التي اعتمدها الدول للحد منها. فقد تجنب الباحث، وهو من اهم المتخصصين في هذا المجال، الاشارة الى انتهاكات حقوق الانسان في الانظمة العربية ولاسيما العراق بصفته البلد الذي ينتمي له المؤلف. اذ كان من المفترض ان يخصص المؤلف بعض صفحات الكتاب للاشارة الى السلبيات في مجال حقوق الانسان في ظل نظام حزب البعث بصورة علمية فضلاً عن الاجراءات العملية التي يجب ان تتخذ للحد منها وتجاوزها في ظل نظام مابعد انهيار سقوط الديكتاتورية.

الكتاب ابتدا بمقدمة منهجية حول تعريف حقوق الانسان. اذ قام المؤلف بتفكيك المفهوم الى مفردتين "حقوق" و "الانسان" ومن ثم قام باعطاء تعريف لغوي واصطلاحي لكلا المفردتين. اذ اشار الى ضرورة التميز بين بين الحق الطبيعي والحق الوضعي والحق في القانون. وبناء عليه تبنى المؤلف تعريفياً نظرياً لمفهوم الحق بصفته "ماثبت على وجه الاختصاص وقرر به الشارع سلطةً وتكليفا تحقيقاً لمصلحة معينه". اذ ان هناك الكثير من التساؤلات التي تثار حوق هذا التعريف منها ماهو مصدر شرعية السلطة التي اقرته وثبته. اذ عادة ما تقوم السلطات سواء كانت مستبدة او ديمقراطية على التثقيف على مفاهيم تتناغم وتتوافق ولاتتعارض مع رؤيتها الايديولوجية لمفاهيم حقوق الانسان.

والملاحظ ايضاً ان مفهوم التربية على حقوق الانسان (المفوضية السامية لحقوق الانسان، ٢٠٠٤)، الذي انتشر بشكل واسع في الثلاث قرون الاخيرة، كان غائباً تماماً عن مؤلف الدكتور رياض عزيز. اذ شغل هذا المفهوم منذ ان تم صياغته ونشره على نطاق واسع من قبل الامم المتحدة حيزاً واسعاً في اغلب الدراسات المتخصصة في مجال حقوق الانسان. فمنذ المؤتمر العالمي لحقوق الانسان الذي نظمته الامم المتحدة في فينا العام ١٩٩٣ تم التاكيد على اهمية

التربية على حقوق الانسان وتم اصدار اعلان فينا الذي صادقت عليه ١٧١ دولة. اذ جددت هذه الدول التزامها بالاعلان العالمي لحقوق الانسان وبقية اجزاء الشرعة الدولية لحقوق الانسان واهمية التعليم والتدريب على مضامينهما في المؤسسات التعليمية كافة (مفوضية حقوق الانسان، ٢٠٠٦، ٢٠١٧). وعلى اثر اعلان فينا اطلقت الامم المتحدة العقد الاول او المرحلة الاولى للتثقيف والتربية على حقوق الانسان (١٩٩٤–٢٠٠٥) وبعد انتهاء هذه المرحلة صدرت خطة العمل في مجال التثقيف على حقوق الانسان (٢٠٠٥–٢٠٠٧) ومن ثم صدر البرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الانسان ٢٠٠٥ الذي مازال العمل به جاريا حتى الوقت الحاضر. وهذا البرنامج تضمن اصدار الكثير من الكتب المنهجية المتخصصة في تدريس حقوق الانسان على المستوى الجامعي وماقبل الجامعي والتي تجمع بين الجانب النظري والتطبيقي. وفي العام ٢٠١٥ صدرت المرحلة الثالثة من العالمي للتثقيف على حقوق الانسان والذي استمر الى العام ٢٠١٩. اذا اكدت هذه المرحلة على اهمية ان يعتمد التثقيف على حقوق الانسان على "طريقة تشاركية تركز على المتعلم، الى الارتقاء بالمعارف وتنمية المهارات المهمة اللازمة للتحليل النقدي والعمل .." عبر تعليم الناس على "معرفة حقوقهم والمطالبة بها بطريقة فعالة... على الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والبئيي وفي منع الانتهاكات واعمال العنف والنزاعات"(مفوضية حقوق الانسان، ٢٠١٧)

والمفردات المنهجية التي ثبتها الدكتور رياض عزيز هادي في كتابه الذي تبنته وزارة التعليم العالي والبحث العالمي في العام ٢٠٠٤ لتدريس مادة حقوق الانسان، اصبحت متبعة ومكررة في الكثير من الكتب المنهجية التي تم تاليفها لاحقاً من قبل الكثير من تدريسي مادة حقوق الانسان. ولكن الملاحظ على هذه الكتب الى انه قامت اما بالتوسع في شرح الموضوعات التي تناولها كتاب الدكتور رياض (علوان الدليمي، ٢٠٠٩) او اختصار المادة العلمية النظرية التي مختصرة اصلاً (حسين، ٢٠١٣)) (السندي، ٢٠١٢). علماً ان هذه الكتب المنهجية لم تقم بتطوير منهجية ومقردات حقوق الانسان بل قامت فقط باختصارها بطريقة اخلت بمضمون كتاب الدكتور رياض لانها جاءت اما استجابة الشكاوى التي قدمها الطلبة حول كتاب او لاصدار مؤلف جديد لتدريس مادة حقوق الانسان تتلائم مع الخلفية السياسية والايديولجية للمؤلف. وهذه الحقيقة ثبتها الدكتور رياض نفسه الذي اعترف بان الممارسات الميدانية التي خلا كتابه من الاشارة اليها لاوجود لها في تدريس مادة حقوق الانسان التي تم طرحها بصيغة افكار نظرية

خضعت بيما بعد " الاجتهادات من قبل بعض التدريسيين ويتحكم في هذه الاجتهادات تخصصات التدريسيين وانتماءاتهم الفكرية والسياسية."

٢–افكار حول تطوير المنهج الدراسي لمادة حقوق الانسان

مع اننا لانميل الى ان يكون هناك كتاباً منهجياً موحداً لتدريس مادة حقوق الانسان في الاقسام العلمية والانسانية، الا اننا مع ان فكرة ان يخضع اي كتاب منهجي لمراجعة دقيقة من قبل لجنة وزارية علمية متخصصة في مادة حقوق الانسان. ونرى ان الاسلوب الامثل هو منح الاستاذ الحرية الكاملة في اختيار واعداد الكتاب والمادة العلمية التي يعتمد عليها في تدريسها لمادة حقوق الانسان. وربما من الافضل اعتماد عدد من الكتب المنهجية حسب التخصصات العلمية والانسانية. ولكن من الضروري ان لايتم اعتماد اي كتاب منهجي الا بعد ان تتم المصادقة عليه من قبل لجنة علمية متخصصة وقرارها هو الذي يجي ان يعتمد في اقرار اي مؤلف واعتباره كتاباً منهجيا صالحاً للتدريس.

وبناءً عليه يجب تتولى هذه اللجنة مسؤولية المراجعة العلمية واقرار الكتب المنجية المطروحة من التدريسين في الاسواق ومكتبات الكليات والاقسام العلمية في المؤسسات التعليمية التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي. ومن مراجعة سريعة لبعض هذه الكتاب وجدناها تضمت عيوب منهجية فيما يتعلق بالابعاد القانونية والفكرية والاجتماعية لمادة حقوق الانسان. فعلى سبيل المثال كتاب الدكتورة ناز بدرخان السندي (السندي، ٢٠١٢) الذي تمت طباعته وتوزيعه بشكل واسع في كلية التربية ابن رشد اعتمد على تكرار المنهجية نفسها تقريباً التي اعتمدها الدكتور ياض عزيز هادي فضلا عن الاخطاء الطباعية واضافة موضوعات مكررة غير مجدية . فعلى سبيل المثال فان المؤلفة خصصت مبحثاً عن اهمية حقوق الانسان في المواثيق الدولية والاقليمية ومن ثم عادت وخصصت مبحثاً وبالمحتوى نفسه يتناول الوثائق المعاصرة لحقوق الانسان. ويبدو ان مؤلفة الكتاب قامت بنقل عبارات موجودة سابقاً في كتاب الدكتور رياض عزيز ,وغيره من كتب جقوق الانسان ولم تقم بتحليها او نقدها واحياناً نجدها اقتبستها نصياً دون اعادة صياغتها او الاشارة الى مصدرها الاصلي.

مع ذلك فان مايحسب لهذا الكتاب هو محاولته المتواضعة في اضافة فصل خاص بالتربية على حقوق الانسان بشكل مختصر مع ان غلب ماتم تناوله في هذه تم اقتباسه بشكل مباشر من تقارير ومؤلفات الامم المتحدة الخاصة بالمرحلة الاولى والثانية والثالثة للتثقيف والتربية على حقوق الانسان. وهذ الملاحظات نفسها تنطبيق على المجاضرات الملخصة للاستاذ حسين

كريم حمود التي تم اعتمادها بشكل واسع في ككتاب منهجي في كليات التربية في الجامعة المستنصرية.

والكتاب الاخر المهم هو كتاب حقوق الانسان لاستاذ العلوم السياسي الدكتورحافظ علوان حمادي الدليمي الصادر عن جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية العام ٢٠٠٩. ان مايحسب لهذا المؤلف هو شموليته اذ ابتدا بمقدمة عن المعنى اللغوي والاصطلاحي لمفهوم حقوق الانسان ومن ثم انتقل المؤلف للحديث للتطور التاريخي لمفهوم حقوق الانسان في الديانات والحضارات القديمة والحديثة. وبعدها تناول المؤلف اصناف حقوق االانسان ومميزاتها ومن ثم حقوق الانسان في الدساتير العربية ومنها الدساتير العراقية فضلا عن حقوق الانسان في المواثيق الدولية والاقليمية ومن ثم اسهب المؤلف في عرض تفاصيل مهمة عن الضمانات الخاصة بحقوق الانسان سواء كانت الضمانات القانونية والسياسية ام دور منظمات المجتمع المدنية والمنظمات غير الحكومية. ويبدوا ان الدافع الاساسي لتاليف هذا الكتاب هي عدم شمولية المؤلف الذي قدمه الدكتور رياض عزيز هادي قبله بثلاث سنوات الا انه بشكل عام راعي الاسس والثوابت التقليدية التي تناولها الدكتور رياض عزيز هادي. والتقييم العام لهذا المؤلف هو ان الطابع النظري والمنهج الفلسفي كان هو الاساس الذي بني عليه هذا المؤلف وهو مايجعل مادة حقوق الانسان التي من المفترض ان تجمع بين الجانب التطبيقي والنظري صعبة على الطالب. فالمؤلف جيد الى حد ما للتدريس في كليات القانون والعلوم السياسية الا انه ربما يكون غير صالح للتدريس في بقية الاختصاصات لاسهابه وتوسعه في عرض موضوعات فلسفية ونظرية.

ومع اننا لم نقم يجمع اغلب الكتب المنهجية لتدريس مادة حقوق الانسان في مؤسسات التعليم العالي العراقية بسبب صعوبة جمعها لكثرتها، الا اننا حاولنا تتبع وتحليل الكتاب الاساسي الذي استندت اليه هذه الكتب الا وهو كتاب الدكتور رياض عزيز هادي. فقد اعتمد، كما ذكرنا سايقاً، اغلب من اصدر كتاب لتدريس مادة حقوق الانسان على افكار ومنهجية هذا الكتاب. اذ ابتدات هذه الكتب اعطاء تعريف لغوي واصطلاحي لمفردتي الحق والانسان ومن ثم انتقلت لصياغة تعريف لمفهوم حقوق الانسان وبعدها انتقلت هذه الكتب الى التطور التاريخي لمفهوم حقوق الانسان والذي تضمن بدوره حقوق الانسان في الحضارات القديمة وحقوق الانسان في الاسلام والشرائع السماوية ومن ثم حقوق الانسان في العصر الحديث. وبعدها انتقلت هذه الكتب لتناول مفهوم حقوق الانسان في المواثيق الدولية مع التركيز على الاعلان العالمي لحقوق الانسان ومن ثم تم الحديث عن مصادر حقوق الانسان ثم انتقل الكتاب للحديث عن الضمانات القانونية

والسياسية والدستورية لمفهوم حقوق الانسان. وقد تم مؤخراً اضافة فصول خاصة في بعض الكتب الدراسية المقررة لدراسة حقوق الانسان لتغطية مواضيع كافساد السياسي والاداري والارهاب والطائفية والوحدة الوطنية حسب توجيهات وزارة التعليم العالي التي طالبت بضرورة اضافة مواضيع له صله بالواقع. ولكن للاسف اغلب هذه المؤلفات تجنبت تناول موضوعات لها علاقة بحقبة النظام الديكتاتوري وانتهاكات حقوق الانسان الذي حكم العراق اكثر من ثلاث عقود ولا اي شي له علاقة بالغزو والاحتلال الامريكي للعراق والفوضى والاتنهاكات الجسيمة لحقوق الانسان الذي تبعته والتي هي مستمرة حتى الساعة.

لذا نتعقد ان افضل طريق هو اقرار او اعتماد احد المناهج التي تم اقرارها ضمن خطة العمل للتثقيف والتربية على حقوق الانسان من قبل الامم المتحدة لكون هذه المناهج تجمع بين الجانبين النظري والعملي التطبيقي. ومن الضروري اضافة بعض الملحقات لهذه الكتب تتناول واقع حقوق الانسان في مرحلة النظام الاستبدادي ومرحلة الغزو الامريكي للعراق. ومثل هذه المناهج من الممكن ان تسهم في تطوير مجال تدريس وممارسة حقوق الانسان في العراق اذ نتعقد ان الطالب سينجذب اليها ويبدع معرفياً وعلمياً لاسيما اذا ماوجد كتاباً منهجياً يلبي احتياجته ويبعده عن الملل والتنظير الفلسفي. الى جانب ذالك من الضروري تنقيح هذا المناهج قبل اقرارها من قبل لجنة علمية متخصصة في مجال حقوق الانسان واضافة بعض الفصول لغرض منح تدريسي هذه المادة الحرية في ستخدام وسائل توضيحية وتمارين لها علاقة باقسامهم وضمن مجال تخصص الطالب ضمن الكلية او المعهد التي يدرس فيها. فمثلاً اذا كان الطالب يدرس في كليات الاداب واقسامها او التربية واقسامها فمن الافضل من يلجأ الاستاذ لاستخدام اجزاء من روايات وقصص وكتب لها علاقة بحقوق الانسان ومطالبة الطالب بتحليها والحال نفسه ينطبق على طلبة الفنون الجميلة فيمكن للطالب استخدام لوحات وافلام واعمال فنية اخرى لها علاقة بحقوق الانسان وهذا الامر نفسه يمكن ان ينطبق على الكثير من التخصصات العلمية والانسانية على السواء.

لقد اثيت الدراسات الحديثة ان الغاية الاساسية من التربية على حقوق الانسان هو احداث تغيير جذري وترسيخ مفاهيم جديدة في المجتمع. وهذا الموضوع يتوقف بشكل اساسي على دور التدريسن الذين يملكون وربما يتحكمون بوسائل التغيير داخل مجتمعاتهم وجامعاتهم عبر تبينهم كتاب منهجي علمي وساليب حديثة في تدريس مادة حقوق الانسان. فالعلاقة بين الكتاب المنهجي والتدريسي هي علاقة متكاملة ومترابطة يكمل بعضها الاخر وكلاهما يضفيان قيمة علمية وتطبيقية في تدريس مادة حقوق الانسان التي من المفترض ان تؤدي في النهاية الى تقليل

الانتهاكات داخل المجتمع. (Sadruddin, 2017) (Flaster et al., 1988) (Bajaj, 2011)

اذ اكد بعض الباحثين على اهمية اسخدام الصور الفوتوغرافية والبوسترات في تدريس حقوق الانسان باعتبارها من الوسائل الحديثة في التدريس. فضلا عن اهمية التاكيد على تدريب الطلبة على اهمية تدوين واعداد تقارير من واقعم عن انتهاكات حقوق الانسان المحيطة ببيئاتهم المحلية. فيما اقترح البعض الاخر ضرورة استخدام الروايات والقصص القصيرة والتي تتحدث عن انتهاكات حقوق الانسان، فيما اقترح البعض ضرورة استخدام الافلام السينمائية والافلام القصيرة التي تتناول معاناة الانسان ونضاله من اجل نيل حقوقه من الاتظمة المستبدة وتحليلها داخل الصف. وفيما يتعلق بالواقع العراقي فهناك الكثير من الاعمال الفنية كالوحات والصور الفوتوغرافية والافلام السينمائية والافلام القصيرة التي تعبر عن واقع حقوق الانسان سواء في حقبة النظام الديكتاتوري او مرحلة الغزو والاحتلال الامريكي الى الوقت الحاضر. الا ان العائق الاكبر امام تطبيق هذه المنجية في تدريس حقوق الانسان هما مسالتين مهمتين الاولى تتمثل تدريب وتاهيل التدريسيين المعنين بتدريس مادة حقوق الانسان على منهج محدد وساليب علمية حديثة في التدريس والمسالة الاخرى هي عدم توفر بيئة تعليمية ملائمة لتدريس هذه المادة. ومانعنيه بالبئية التعليمية هي توفر صفوف الكترونية نموذجية تحتوي على اجهزة عرض وفديو متطورة. هذا فضلا عن ضرورة ان لايزيد يتجاوز عدد الصف الواحد ثلاثون طالباً.(Carano & (Black, 2008) Clabough, 2016)

ان المنهج المتكامل لتدريس مادة حقوق الانسان الذي يعتمد على تدريب والطالب وتعليمه ممكن ان ينمي ويطور عدة مهارات يمكن الافادة منها في المستقبل. ومن هذه المهارات:-

اولاً: تدريس حقوق الانسان والقانون الدولي : هناك اجماع بين المختصين في القانون والعلوم السياسية على ان مادة حقوق الانسان هي بشكل او باخر اشتقت من دراسة القانون القانون الدولي. فمن السهل ونحن نقرا مادة القانون الدولي على المستوى الجامعي ان نجد اغلب المفاهيم التي تدرس ضمن مادة حقوق الانسان موجودة ضمن مفردتن القانون الدولي. (Binder & Hofbauer, 2017) فاالقانون الدولي يقدم لنا مقدمة تعريفية مهمة عن الاطار النظري لمادة حقوق الانسان ببعدها الدولي والذي هو جزء محوري ومهم من التربية القانونية التي يجب دراساتها من قبل جميع الاختصاصات الانسانية والعلمية.(Smith, 2013)

فعلى سبيل المثال اكدت خطة العمل على التربية عل حقوق الانسان اهمية ان يتم تطوير استراتيجيات لدمج مادة حقوق الانسان في مختلف الاختصاصات على المستوى الجامعي. وهو مايعني تنمية مهارات الطالب القانونية لفهم حقوق الانسان ببعدها القانوني. وفيما يتعلق بالعراق ودراسته كحالة فمن الضروري ان يمتلك التدريسي المعرفة القانونية التي تؤهله لتناول وتغطية مفهوم حقوق الانسان بابعادها القانونية. وبما ان الحرب والسلام يمثلان محوراً رئيساً في القانون الدولي فيجب على التدريسي ان يبدا باثارة مواضيع لها علاقة بالحروب التي جرت في العراق منذ اكثر من اربع عقود كالحرب العراقية الايرانية والغزو الصدامي للكويت والغزو الامريكي للعراق والحرب على الارهاب المستمرة حتى اليوم. فمن الضروي اثارة هذه المواضيع للنقاش والتركيز على علاقتها بحقوق الانسان من حسيث مدى مشروعيتها واسبابها والقرارات الدولية الصادرة من الامم المتحدة ومجلس الامن الدولي المتعلقة بها. واخيراً يجب على تدريسي حقوق الانسان التعامل مع حقوق الانسان ومفاهيما على انها اداة قانونية يمكن استخدام بطريقة فعالة ومؤثرة للحد من سوء استخدام السلطة من قبل الحكومات والانظمة المستبدة.

الملاحظ ان اغلب الكتب المستخدمة في تجريس حقوق الاسنان بشكل عام تركز على البعد القانوني الدولي لحقوق الانسان تركز على قضايا الضمانات القانونية لحقوق الانسان كضمان حرية التعبير عن الراي وحرية الدين والمعتقد. اذ تحاول هذه الكتب التركيز على عالمية هذه الضمانات مع انها ممكن ان تدرس بشكل تخصصي واعمق عبر التركيز على دراسات حالات معينة مثل ماسي حقوق الانسان والمحاكمات ولجان الحقيقة ومحاكمة الانظمة المسؤولة عن هذه الانتهاكات وطرق التعامل مع الضحايا. هذا فضلا عن تلك الكتب بدات مؤخراً على مفاهيم متعلقة بالبئية والتنمية والتغيير المناخي عبر اضافة فصول تتناول هذه المواضيع.

مع ان كل كتاب عادة مايتاثر بخلفية الكاتب الاكاديمية واسلوبه في الكتابة، الا ان الاتجاهات الحديث في تدريس حقوق الانسان التي تاثرت الى حد كبير بخطة العمل للتربية على حقوق الانسان التي انطلقت منذ منصف التسعينات من القرن المنصرم والمستمرة حتى الوقت الحاضر، ركزت على اهمية تبني منهج تدريس حقوق الانسان كمادة مستقلة ومنفردة وان يخضع القائمين على تدريسها الى تدريبات مكثفة كلُ حسب اختصاصه.(United Nations, 2004) وقد حظيت وسائل التكنولوجيا والاعلام الحديثة اهمية خاصة في العملية التعليمية. فاستخدام اجهزة العرض التوضيحي والاقلام اصبح جزء محموري ومهم في تنبني هذا المنهج. ولايمكن لعملية تدريس حقوق ان تكتمل وتؤتي ثمارها وغاياتها دون استخدام هذه الوسائل. وعلى الرغم من

تلك الوسائل المبتكرة حديثاً، مايزال المنهج او الكتاب المثالي لتدريس يقوم على قراءات تنمي المهارات العملية والتقنية وليست الذهنية او الفكرية فقط كمهارات كتابة التقارير الدورية عن تقييم حالة حقوق الانسان، وتدريب الطلبة على الاليات العملية للتبليغ عن حالات الانتهاك لحقوق الانسان في البئية المحيطة بهم وغيرها.

ثانياً: تدريس حقوق الانسان والعلوم السياسية: هناك اجماع بين المختصين في العلوم الانسانية على ضرورة ان تكون التربية والتثقيف على حقوق الانسان جزءً مهماً من جميع الاختصاصات على المستوى الجامعي وماقبل الجامعي. ومن هنا نؤكد على ضرورة ان تكون مفاهيم حقوق الانسان حاضرة في اغلب المواد التي تدرس في كليات العلوم السياسية. ان عملية تسيس مفهوم حقوق الانسان من قبل الكثير من الدول واستخدامه بصيغة مخادعة ومزدوجة تبعاً لمصالحها قد اثر كثيراً على حيادية هذا المفهوم وزاد من تباينه من دولة الى اخرى. فتحت ذريعة هذا المفهوم تم غزو واحتلال دول فيما تم التغاضي عن اخرى. وعليه فان تدريس حقوق الانسان من وجه نظر العلوم السياسية يجب ان تركز على تحليل وفك هذا الالتباس مما يتطلب معرفة اولية بنظريات العلاقات الدولية والسياسية الخارجية لفهم الموضوعات المعاصرة. (Pritchard, 1989)هذا فضلا عن ان موضوعات الحرب والسلام هي من اهم الموضوعات التي تدرس في العلوم السياسية وكلاهما يعدان جزءاً مهماً ومحورياً من تدريس حقوق الانسان. فعلى سيبل المثال معظم الاتفاقيات والمعاهدات الخاصة بحقوق الانسان كاتفاقيات فينا وجنيف لا بل وحتى الاعلان العالمي لحقوق الانسان انما تم عفقدها لتجنب وقوع الحروب ولنشر السلام والحفاظ على الامن الدولي. ولا نعتقد ان التدريسي لمادة حقوق الانسان سيجد صعوبة في ربط الكثير من الاحداث السياسية بواقع حقوق الانسان اثناء تدريسه لهذه المادة.

ثالثاً : تدريس حقوق الانسان والتاريخ: تعد القضايا والحوادث التاريخية من اكثر القضايا المثيرة للجدل اذا ماتم تناولها من زاوية التربية على حقوق الانسان. لابل ان بعضها اصبح يؤثر بشكل مباشر على مبدا المواطنة التي يتم دراستها وترسيخها تناول تاريخ نشاء بناء الامم والدول وفهمها بالشكل الصحيح.(Holden, 1996) فيما يتعلق بالعراق فان تاريخ تطور وبناء الامة والدولة العراقية مر بمراحل مهمة. لذا فهو يشكل مادة غنية ومهمة اذا ما تم دمجها في مادة حقوق الانسان على فق نظرة علمية حيادية تنمي قدرة الطالب على التحليل والتفكير النقدي لهذه المراحل. وبما ان التاريخ بشكل عام هو سجل لاحداث الماضي الا ان تاثير هذه الاحداث على حاضر ومستقبل الامم يجعلها، كما ذكرنا سابقاً، مادة غنية للدراسة والتحليل. ونظراً لعدم وجود رؤية

واضحة لصياغة المناهج الوطنية في مؤسسات التربية والتعليم العالي العراقية ، فان مادة التاريخ اصبحت من اكثر المواد عرضة للحذف المتعمد واالتحديث والتغيير الذي يتلائم مع طبيعة الظرف والمرحلة السياسية التي يمر فيها العراق. ويمكن القول ان الهدف الاساسي من ادماج الحوادث التاريخية في المنهج الدراسي لمادة حقوق الانسان هو تزويد الطالب برؤية ومهاات تتعلق بالسياسة والحكم مما يحفزهم على المشاركة السياسية الفاعلة في تحديد ورسم مستقبل مجتمعهم. ومن خلال مراجعة سريعة لبعض الكتب الدراسية المقررة لتدريس مادة حقوق الانسان نجد ان النظرة التاريخية التقليدية لتطور مفهوم حقوق الانسان هي السائدة في مقابل غياب تام وربما تجاهل متعمد عن ذكر الحوادث التاريخية التي مر بها العراق وربطها بمادة بمادة حقوق الانسان. وهو مايتطلب اعادة النظر بهذه الكتب التي لاتثير النقاش ولاتنمي مهارة التفكير النقدي لدى الطالب بقدر ماتعتمد على اسلوب التلقين الذي اصبح لايصلح للتدريس في مراحل التربية التعليم كافة.

رابعاً : تدريس حقوق الانسان ودراسة جرائم الابادة الجماعية وسياسيات التمييز العنصري والطائفي:

كيف يمكن الافادة من سياسات التمييز وجرائم الابادة الجماعية في عملية تدريس مادة حقوق الانسان؟ هذا السؤال تم بحثة في عدد من دول العالم التي تعرضت لمثل هذه الجرائم. فعلى سبيل المثيل في جنوب افريقا ماتزال فترة الابادة والتمييز العنصري الذي بدا في عام ١٩٤٨ وانتهى رسمياً في بداية التسعينات من القرن المنصرم تشكل احد المحاور الاساسية في تدريس مادة حقوق الانسان(Petersen, 2010) . والحال نفسه في المانيا التي ماتزال جرائم النظام النازي ضد الاقلية اليهودية او مايعرف بالهولوكوست ونظام التمييز والاضطهاد العنصري بين البيض والسود في جنوب افريقيا وغيرها حاضرة في الكتب المنهجية لتدريس مادة حقوق الانسان كافة.

ولجعل هذه الجرائم حزء اساسي من تدريس حقوق الانسان، فان على التدريسين ان يخضعوا لتدريب مكثف عبر برامج مكثفة حول افضل السبل لدمج هذه الجرائم ضمن مفردات حقوق الانسان. ومن الادوات والوسائل المهمة في عملية الدمج هو استخدام القصص الواقعية للضحايا والافلام القصيرة والوثائق والادلة التي تؤكد وقوع هذه الجارئم فضلا عن الزيارات الميدانية للمتاحف والمقابر والمعتقلات التي توثق هذه الجرائم. وبقدر تعلق الامر في العراق، فان جرائم الابادة الجماعية كالمقابر الجماعية في جنوب العراق او استخدام الاسلحة الكيميائية ضد

الكرد في الشمال او جرائم الغزو والاحتلال الامريكي والحرب الاهلية العنف الطائفي فضلا عن جرائم الارهاب يجب ان تكون من البناء الاساسي للمنهج المقرر لمادة حقوق الانسان. علماً ان دمج هذه المواد في المقرر الدراسي سينمي اسلوب التفكير النقدي لدى الطالب ويطوره بالشكل الذي يجعله الوصول الى نتائج علمية مستندة االى ادلة وحقائق تساعده في الاجابة على الكثير من القضايا المعقدة والشائكة. والجدير بالذكر ان التدريسين لمثل هذه المواضيع ضمن مادة حقوق الانسان والديمقراطية بتحملون مسؤولية كبير في عملية اثبات الحقائق وتدريسها بسكل علمي وحيادي مما قد يسهم بشكل فاعل في عملية التغيير الاجتماعي. ومن المؤكد ان ذاكرة وتجارب البعض منهم الذين عاشوا وشهدوا حقبة النظام الاستبداد ام حقبة الغزو والاحتلال الامريكي ومابعده سيكون لها اثر كبير في عملية التدريس وتنمية مهارات طلبتهم فيما يتعلق بمادة حقوق الانسان.

لذا فمن الضروري علينا االقول ن مسؤولية تدريسيين لمادة حقوق الانسان والديمقراطية هو فهم واستعياب ماذا تعنيه هذه المادة ودورها في عملية التغيير الاجتماعي وترسيخ مفاهيم العدل والمساواة بين الجميع بغض النظر عن اللون، المعتقد او المذهب، الدين، الجنس، المركز الاجتماعي والاقتصادي وغيرها من المتغيرات. فهم بحاجة الى منهجية علمية ترسيخ مفاهيم وقيم حقوق الانسان داخل المجتمع. هذه المنهجية يجب ان تطبق في بيئة امنة تتحول فيها محاضرات حقوق الانسان الى ورشات عمل من اجل تحيقيق الاهداف المخطط لها من مادة حقوق الانسان كمادة دراسية مستقلة على المستوى الجامعي واهم هذه الاهداف هي تنمية التفكير النقدي لدى الطلبة.

الخاتمة :

بعد قرابة الخمس عشر سنة من قرار وزارة التعليم العالي والبحث من استحداث مادة حقوق الانسان والتي اضيف لها لاحقاً مادة الديمقراطية في بعض الكليات، ماتزال هذه المادة تدرس بشكل تقليدي وغير متوافق مع الاهداف العامة لاقرارها. وسبب عدم النجاح هذا يرجع الى عوامل عدة اهمها، كما تبين من خلال البحث. واهم هذه العوامل هو عدم توفر منهج دراسي معاصر مبني او مصصم بطريقة علمية تزود الطالب بمهارات ومعارف تمكنه من تطوير حقل دراسات حقوق الانسان. فاغلب المناهج، ومنها ماتم الحديث خلال البحث، كتب بطريقة تفليدية غلب عليها الجانب الفسفي النظري في غياب واضح للابعاد التطبيقة والتي جزء محوري ومهم من

تدريس مادة حقوق الانسان. هذا فضلاً عن اغلب المناهج او الكتب المخصصة لتدريس حقوق الانسان اتبعت الطريقة التقليدية التي كتب بها المؤلف الاول لتدريس مادة حقوق الانسان في الجامعات العراقية وهو مؤلف الدكتور رياض عزيز هادي. وللاسف لم يسعى اغلب من اعاد صياغة مفردات هذ الكتاب بمولف خاص به الافادة من الجهود التي بذلت في اطار الامم المتحدة فيما يتعلق بالتربية والتثقيف على حقوق الانسان.

References

Bajaj, M. (2011). Teaching to transform, transforming to teach: Exploring the role of teachers in human rights education in India. *Educational Research*, *53*(2), 207–221. https://doi.org/10.1080/00131881.2011.572369

Binder, C., & Hofbauer, J. A. (2017). Teaching International Human Rights Law: A Textbook Review. *European Journal of International Law*, *28*(4), 1397–1414. https://doi.org/10.1093/ejil/chx079

Black, A. M. (2008). The Challenges and Joys of Teaching Human Rights. *OAH Magazine of History*, *22*(2), 5–6. https://doi.org/10.1093/maghis/22.2.5

Carano, K. T., & Clabough, J. (2016). Images of Struggle: Teaching Human Rights with Graphic Novels. *The Social Studies*, *107*(1), 14–18. https://doi.org/10.1080/00377996.2015.1094723

Flaster, L., Schniedewind, N., & Snyder, J. (1988). Human Rights Education: A Context for Teaching About Women's Lives. *Feminist Teacher*, *3*(3), 14–18.

Holden, C. (1996). Enhancing History Teaching Through a Human Rights Perspective. *Evaluation & Research in Education*, *10*(2), 113–127. https://doi.org/10.1080/09500799608666910

Petersen, T. (2010). Moving beyond the toolbox: Teaching human rights through teaching the Holocaust in post-apartheid South Africa. *Intercultural Education*, *21*(sup1), S27–S31. https://doi.org/10.1080/14675981003732217

Pritchard, K. (1989). Political Science and the Teaching of Human Rights. *Human Rights Quarterly*, *11*(3), 459. https://doi.org/10.2307/762103

Sadruddin, M. M. (2017). Teaching human rights through global education to teachers in Pakistan. *PROSPECTS*, *47*(1–2), 73–86. https://doi.org/10.1007/s11125-018-9425-1

Smith, R. K. M. (2013). Embedding Research in the Human Rights Law Curriculum: Reflections on the Teaching-Research Link in Higher Education. *Journal of Human Rights Practice*, *5*(2), 337–357. https://doi.org/10.1093/jhuman/hut009

United Nations (Ed.). (2004). *ABC: Teaching human rights: practical activities for primary and secondary schools*. United Nations.

السندي، ناز. بدرخان. (٢٠١٢). *حقوق الانسان والديمقراطية*. كلية التربية ابن رشد للعلوم الانسانية جامعة بغداد.

المفوضية السامية لحقوق الانسان، ا. ا. ل. ا. (٢٠٠٤). *مبادئ التثقيف في مجال حقوق الانسان أنشطة عملية لتلاميذ مرحلتي التعليم الاساسي والثانوي* (المفوضية السامية لحقوق الانسان). المفوضية السامية لحقوق الانسان.

حسين، ي. (٢٠١٣). *ديمقراطية* (المرحلة الاولى)، كلية العلوم ، دامعة بغداد.

الدليمي، حافظ علوان. (٢٠٠٩). *قراءة معاصرة لموضوعة حقوق الانسان*.

مفوضية حقوق الانسان، ا. ا. ل. ا. (٢٠٠٦). *خطة العمل البرنامج التثقيفي في مجال حقوق الانسان المرحلة الاولى*. المفوضية السامية لحقوق الانسان.

مفوضية حقوق الانسان، ا. ا. ل. ا. (٢٠١٧). *خطة العمل البرنامج التثقيفي في مجال حقوق الانسان المرحلة الثالثة*. المفوضية السامية لحقوق الانسان.

هادي، رياض عزيز. (٢٠٠٥). *حقوق الانسان (تطورها . مضامينها . حمايتها)* (بغداد).